ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

# نحو نموذج استراتيجي متكامل لإدارة الإعلام العراقي في ظل البيئة الإعلامية والاجتماعية والسياسية المعاصرة

حسين علي هادي المنصوريجامعة الدفاع العالي الدولية في طهران
الدكتور فؤاد ايزدي

## الملخص:

يشهد الإعلام العراقي تحولات جذرية منذ عام ٢٠٠٣، نتيجة تغير البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما أفرز تحديات وفرصًا في آنٍ واحد. يهدف هذا البحث إلى تقديم نموذج استراتيجي متكامل لإدارة الإعلام العراقي يعالج هذه التحديات ويستثمر الفرص المتاحة. يتناول البحث تأثير البيئة السياسية بما في ذلك التدخلات الحزبية، والصراعات الداخلية، وعدم استقرار الأطر التشريعية، إضافة إلى تأثيرات البيئة الاجتماعية كالتنوع الثقافي والطائفي، والجهل الإعلامي، وانعدام الثقة بين الإعلام والجمهور .كما يناقش البحث العوائق التي تعترض المؤسسات الإعلامية، مثل ضعف الاستقلال المالي والتحكم في المحتوى، فضلاً عن البيئة الإعلامية نفسها التي تعاني من الفوضى التنظيمية وغياب المهنية في كثير من القنوات والمؤسسات. يستعرض البحث نماذج مختلفة للإدارة الإعلامية تشمل الإعلام الرسمي، والإلكتروني، والتفاعلي، ويقارنها بالنماذج العالمية الحديثة، ليصل إلى صياغة نموذج استراتيجي متكامل يأخذ بعين الاعتبار السياق المحلي ويتضمن آليات تنفيذ عملية ومقترحات لتطوير السياسات الإعلامية الوطنية.يسعى النموذج المقترح إلى إعادة بناء الثقة بين وسائل الإعلام والجمهور، وتمكين الصحفيين، وتعزيز الشفافية والمساءلة في تمويل وتوجيه المؤسسات الإعلامية. كما يركز على الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لتعزيز الأداء الإعلامي وتعميق التفاعل مع الجمهور، ويطرح حلولًا مبتكرة لتعزيز المهنية وحماية حرية التعبير في بيئة معقدة مثل العراق. هذا البحث يقدم مساهمة معرفية وعملية للمشتغلين في الشأن الإعلامي وصانعي القرار في الدولة العراقية.**الكلمات المفتاحية:**الإعلام العراقي، الاستراتيجية الإعلامية، البيئة الإعلامية، الإعلام الرسمي، الإعلام الرقمي، حرية الصحافة، التنوع الاجتماعي،

## أولاً: المقدمة

يشكل الإعلام اليوم أداةً رئيسة في تشكيل وعي الشعوب وتوجيه الرأي العام، كما يعد أحد الأعمدة الحيوية في بناء الدولة الحديثة وتحقيق الديمقراطية. وفي العراق، مرّ الإعلام بمراحل تحول كبيرة، خاصة بعد عام ٢٠٠٣، حيث انتقل من إعلام شمولي حكومي إلى مشهد إعلامي مفتوح ومتعدد، لكنه يعاني من تحديات هيكلية وتنظيمية خطيرة. تتداخل في البيئة الإعلامية العراقية عوامل السياسة والطائفية والتمويل الخارجي، مما جعل من الصعب تحقيق مبدأ الاستقلالية والمهنية.في ظل التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية، تظهر الحاجة الملحة إلى إعادة هيكلة النظام الإعلامي العراقي من خلال نموذج استراتيجي متكامل، يراعي التحديات الداخلية والخارجية، ويعزز من دور الإعلام كسلطة رقابية ومؤثرة في صنع القرار، لا كمجرد أداة للترويج أو الإثارة. يهدف هذا البحث إلى تقديم هذا النموذج المقترح، استنادًا إلى تحليل الواقع الإعلامي العراقي ومقاربات إدارية وإعلامية حديثة.

## ثانيًا: أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات:

١. الإعلام العراقي يعاني من الفوضى والعشوائية في الأداء، بسبب غياب الاستراتيجيات المؤسسية طويلة المدى.

٢. للإعلام دور كبير في التأثير على المجتمع والسياسة والاقتصاد، ما يجعل حسن إدارته ضرورة وطنية.

٣. لم يتم حتى الآن صياغة نموذج استراتيجي شامل يتعامل مع الإعلام كمنظومة متكاملة تخدم التنمية والديمقراطية.

٤. ضرورة وضع إطار يضمن حماية الصحفيين، وحرية التعبير، ويقلل من التدخلات السياسية والمالية.

## ثالثًا: أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

١. تحليل البيئة الإعلامية والسياسية والاجتماعية المحيطة بالإعلام العراقي.

٢. الكشف عن أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الإعلامية في العراق.

٣. دراسة النماذج الإعلامية الحالية ومقارنتها بالنماذج العالمية الفاعلة.

٤. تقديم نموذج استراتيجي متكامل لإدارة الإعلام العراقي، يتوافق مع الواقع المحلي ويستند إلى أسس علمية.

٥. تقديم توصيات عملية للجهات الرسمية والمؤسسات الإعلامية حول تطوير الأداء الإعلامي.

## رابعًا: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي":كيف يمكن بناء نموذج استراتيجي متكامل لإدارة الإعلام العراقي، يواكب التحولات السياسية والاجتماعية والإعلامية المعاصرة، ويعالج التحديات المتعلقة بالمهنية والاستقلالية والتأثير؟"ويتفرع من هذه المشكلة عدة تساؤلات فرعية:

- ما هي أبرز التحديات السياسية والاجتماعية التي تواجه الإعلام العراقي؟
- إلى أي مدى تؤثر البيئة الحالية في أداء المؤسسات الإعلامية؟
- ما هي أوجه القصور في النماذج الإعلامية الحالية؟
- ما المقومات التي يجب أن يتضمنها النموذج الاستراتيجي الجديد لإدارة الإعلام العراقي بفعالية؟

## الفصل الثاني: الإطار النظري

### 2.1 مقدمة

يشكّل الإطار النظري الخلفية الفلسفية والعلمية التي يقوم عليها البحث، حيث يساعد في تفسير سلوك المؤسسات الإعلامية ودورها في البيئة السياسية والاجتماعية. ومن خلال تحليل المفاهيم والنظريات ذات العلاقة، يُمكن استنباط المؤشرات اللازمة لبناء نموذج استراتيجي متكامل لإدارة الإعلام في العراق

### 2.2مفاهيم أساسية

#### 2.2.1الإعلام

الإعلام هو عملية نقل المعلومات والمعارف والآراء من المرسل إلى المتلقي عبر وسائط متعددة بهدف التأثير أو التثقيف أو الترفيه[1]

**أنواعه:**

- الإعلام التقليدي: الصحف، الإذاعة، التلفزيون.
- الإعلام الرقمي: المواقع الإلكترونية، وسائل التواصل الاجتماعي.
- الإعلام المجتمعي: وسائل إعلام محلية أو شعبية تُعبر عن فئات مهمّشة.**في السياق العراقي**يشهد الإعلام العراقي بعد ٢٠٠٣ حالة من الانفجار في الكم، لكنه يعاني من اختلال في التوازن بين الحرية والمهنية، وهو ما يستدعي ضبطه من خلال نموذج إداري واضح.

#### 2.2.2الإدارة الإعلامية

هي عملية التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة على الموارد الإعلامية من أجل تحقيق أهداف مؤسسية أو مجتمعية.**عناصرها:**[2]

- التخطيط الاستراتيجي.
- إدارة الموارد البشرية والمحتوى.
- التقييم المستمر للأداء الإعلامي.

**أهميتها:** في ظل بيئة مضطربة كالعراق، تصبح الإدارة الإعلامية ضرورية لحماية المهنة من الاستغلال السياسي أو الطائفي أو التجاري.

#### 2.2.3البيئة الإعلامية

هي الإطار العام الذي يعمل ضمنه الإعلام، ويشمل السياق السياسي والقانوني والاجتماعي والتكنولوجي.

**في العراق:**[3] تشمل بيئة الإعلام تأثيرات مباشرة من الأحزاب، جهات التمويل، التشريعات الغامضة، والانقسامات الاجتماعية، ما يخلق تحديات كبيرة أمام الممارسة الإعلامية الحرة والمهنية.

### 2.2.4 البيئة الاجتماعية

تشير إلى المنظومة الثقافية والقيمية والدينية والعرقية التي تحكم المجتمعات.

**تأثيرها على الإعلام:**

- تحديد أولويات المحتوى الإعلامي.
- تشكيل الرأي العام.
- خلق حساسيات طائفية أو مجتمعية عند تناول مواضيع معينة.

**في العراق**[4] تعدّ البيئة الاجتماعية معقدة ومتعددة الطوائف والإثنيات، ما يفرض على الإعلام مراعاة التوازن والعدالة في التمثيل وتجنب التحريض أو الانحياز.

### 2.2.5 البيئة السياسية

تشمل طبيعة النظام السياسي، ومدى استقراره، وأثره في دعم أو قمع حرية الإعلام.

**في العراق:** البيئة السياسية ما بعد ٢٠٠٣ تتسم بالتعددية الحزبية والاستقرار، ما جعل الإعلام أداة بيد الأحزاب، بدل أن يكون سلطة رقابية مستقلة.

**2.3 النظريات الإعلامية ذات الصلة**

**2.3.1 نظرية المسؤولية الاجتماعية** تؤكد على دور الإعلام في خدمة الصالح العام,تحث على الالتزام بالمصداقية، واحترام التعددية، ومنع خطاب الكراهية ضرورية في بيئة مثل العراق لمنع الإعلام من التورط في النزاعات الطائفية[1] .

**2.3.2نظرية ترتيب الأولويات(Agenda Setting)** الإعلام لا يقرر للناس "ماذا يفكرون"، بل "عمّا يفكرون في العراق، تستخدم وسائل الإعلام هذه القوة لتركيز اهتمام الجمهور على قضايا سياسية أو طائفية معينة حسب الأجندة.

**2.3.3 نظرية الاستخدامات والإشباعات** يختار الأفراد وسائل الإعلام حسب حاجاتهم: التعلم، الترفيه، المشاركة السياسية ويستخدم الجمهور العراقي الإعلام الرقمي لتعويض ضعف الإعلام التقليدي أو تعارضه مع توجهاتهم[5] .

**2.3.4 نظرية الاعتماد على الإعلام** العلاقة بين الأفراد والإعلام تزداد قوة في أوقات الأزمات.الإعلام العراقي يصبح مصدرًا رئيسًا للمعلومة في فترات الاضطرابات، لكنه أحيانًا يتحول إلى أداة تضليل أو تعبئة حزبية.

**2.3.5 نظرية اللولب الصامت** الأفراد الذين يشعرون أن رأيهم لا يتفق مع الأغلبية قد يفضلون الصمت.في العراق، يؤدي هذا إلى كبت أصوات كثيرة بسبب الخوف من التصنيف الطائفي أو السياسي.

**2.4نماذج الإدارة الإعلامية**

**2.4.1النموذج السلطوي[6]**

- الدولة تتحكم بالإعلام بشكل مباشر وكان سائدًا في العراق قبل ٢٠٠٣.

**2.4.2النموذج الليبرالي** الإعلام مستقل ويعمل وفق قوانين السوق وهذا النموذج غير مكتمل في العراق، حيث تُسيطر الأحزاب على التمويل والمحتوى.

**2.4.3 النموذج التنموي** يركز على توظيف الإعلام لخدمة خطط التنمية ويُعد مناسبًا للعراق في هذه المرحلة بشرط وجود بيئة قانونية ومهنية سليمة.

**2.4.4 النموذج التشاركي** يشجع على التفاعل بين الجمهور والمؤسسات الإعلامية ويعزز الشفافية والمساءلة، ويمكن أن يُدمج في النموذج العراقي المقترح.

**2.5الإعلام كسلطة رقابية** يلعب الإعلام دور "السلطة الرابعة" في مراقبة أداء الدولة والفساد وفي العراق، ضعف الإطار القانوني والمؤسسي يحدّ من هذه الوظيفة، لذا يجب أن يتضمن النموذج الاستراتيجي مقومات لتعزيز هذا الدور[7]

## الفصل الثالث: تحليل البيئة الإعلامية العراقية

تتسم البيئة الإعلامية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ بتعقيد وتداخل كبير بين العوامل السياسية والاجتماعية والدينية، وهو ما جعل الإعلام في العراق يعاني من اختلالات على مستوى الأداء والتمويل والمهنية. فبدلاً من أن يكون الإعلام سلطة رقابية فاعلة، أصبح في كثير من الأحيان أداة بيد القوى السياسية والطائفية. هذا التحول جاء نتيجة غياب استراتيجية واضحة لإدارة الإعلام في بلد يمر بمرحلة انتقال سياسي معقدة. في هذا الفصل، سنقوم بتحليل شامل للواقع الإعلامي العراقي، بما يشمل التحديات التي يواجهها والفرص التي يمكن استثمارها ضمن نموذج استراتيجي متكامل.

**3.2 التطورات التاريخية للإعلام العراقي** قبل عام ٢٠٠٣، كان الإعلام في العراق خاضعًا لرقابة شديدة من قبل النظام الحاكم، وكان يُستخدم كوسيلة دعائية للدولة، لا يملك أي استقلالية في نقل الأخبار أو التعبير عن الرأي. ومع سقوط النظام ودخول العراق في مرحلة ما بعد الاحتلال، ظهرت حرية التعبير بشكل غير مسبوق، مما أدى إلى طفرة في عدد القنوات والصحف والإذاعات. لكن هذا الانفتاح لم يُرافقه تنظيم قانوني أو مهني، ما أدى إلى ظهور فوضى إعلامية. وبدلًا من تطوير إعلام وطني مستقل، أصبحت معظم المؤسسات الإعلامية أدوات لأجندات سياسية أو طائفية أو أجنبية. هذا التاريخ يعكس انتقالًا غير متوازن من التقييد إلى الانفلات، ما يتطلب إعادة ضبط عبر نماذج إدارية جديدة.[8]

**3.3 التحديات السياسية** تعدّ التدخلات السياسية من أخطر التحديات التي تواجه الإعلام العراقي، إذ إن كثيرًا من وسائل الإعلام مرتبطة بشكل مباشر بأحزاب وقوى سياسية تتدخل في المحتوى والسياسات التحريرية. وهذا التدخل لا يقتصر على التمويل فقط، بل يشمل أيضًا التوجيه والترويج والتأثير على الرأي العام بما يخدم مصالح سياسية ضيقة. كما أن السلطة التشريعية والتنفيذية لم تقم بدورها في ضمان حرية الصحافة، بل ساهمت في إضعافها عبر استغلال القوانين بشكل انتقائي. هذه البيئة السياسية غير المستقرة جعلت من الصعب على المؤسسات الإعلامية أن تلعب دورًا وطنيًا ومهنيًا مستقلاً[9] .

**3.4 التحديات القانونية** رغم أن العراق قد شهد انفتاحًا كبيرًا على حرية الإعلام بعد ٢٠٠٣، إلا أن البنية القانونية الناظمة لهذا القطاع لا تزال ضعيفة وغير متماسكة. فالكثير من القوانين التي تُطبَّق اليوم تعود إلى حقب سابقة ولم تُحدَّث لتتماشى مع البيئة الديمقراطية والإعلام الرقمي. كما أن غياب قانون خاص بالإعلام الإلكتروني أو قوانين حماية الصحفيين من الانتهاكات يعكس تقصيرًا واضحًا في تنظيم المجال الإعلامي. أضف إلى ذلك، أن هيئة الإعلام والاتصالات، وهي الجهة المنظمة، تُتهم أحيانًا بعدم الاستقلال وخضوعها لضغوط سياسية. لذا، فإن الإطار القانوني الحالي لا يوفر بيئة آمنة لممارسة الإعلام بحرية واحتراف[10] .

**3.5 التحديات الأمنية** البيئة الأمنية في العراق لا تزال غير مستقرة، والصحفيون من أكثر الفئات التي تدفع ثمن هذا الاضطراب. فقد شهد العراق حالات عديدة من الاعتداءات والتهديدات وحتى الاغتيالات بحق الصحفيين، خاصة أولئك الذين يعملون على ملفات حساسة كملفات الفساد أو الميليشيات أو حقوق الإنسان. وفي بعض المناطق، لا يستطيع الإعلاميون ممارسة عملهم بحرية خوفًا من الجماعات المسلحة أو النفوذ الحزبي. كما أن مؤسسات الدولة لا توفر الحماية الكافية لهم، ما يجعل ممارسة الإعلام في العراق محفوفة بالمخاطر ويؤثر على جودة واستقلالية العمل الإعلامي[11] .

**3.6 التحديات الاقتصادية** من أهم المشاكل التي يواجهها الإعلام العراقي هي ضعف التمويل المستقل، واعتماده الكبير على الدعم الحزبي أو التمويل الخارجي. هذا الاعتماد يخلق علاقة تبعية تؤثر على استقلالية الخطاب الإعلامي. كما أن الكثير من المؤسسات الإعلامية الخاصة تعمل بمنطق الربح السريع، فتتجه نحو الإثارة والفضائح بدلاً من العمل الجاد والمهني. أضف إلى ذلك، أن البنية التحتية الإعلامية لا تزال بحاجة إلى تطوير كبير، سواء على صعيد الكوادر أو التكنولوجيا المستخدمة، مما يضعف من قدرة الإعلام العراقي على التنافس أو التأثير الإيجابي[12] .

**3.7التحديات المهنية** المهنية الإعلامية في العراق تعاني من أوجه قصور متعددة، أبرزها نقص الكفاءات المدربة وضعف الالتزام بميثاق الشرف الصحفي. كما أن الكثير من الصحفيين لا يمتلكون تدريبًا كافيًا في التعامل مع القضايا الحساسة، مما يؤدي إلى خطاب غير مسؤول أو منحاز. كذلك، يغيب التدقيق والتحقق من الأخبار في كثير من المؤسسات، مما يسهم في انتشار الشائعات والمعلومات المغلوطة. ومن أبرز تجليات هذه الأزمة المهنية هو اختلاط الرأي بالخبر، وتضارب المعلومات في التغطية الواحدة.[13]

**3.8 البيئة الرقمية** شهد الإعلام الرقمي في العراق نموًا كبيرًا بفضل الانتشار الواسع للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، لكنه نما دون رقابة تنظيمية أو مهنية. إذ أصبح "فيسبوك" و"تويتر" مصدرًا أساسيًا للأخبار، لكن هذه الوسائل كثيرًا ما تُستخدم لنشر الشائعات والتحريض. ولا يوجد حتى الآن قانون واضح ينظم الإعلام الرقمي أو يحدد مسؤولياته. كما أن الجمهور العراقي يفتقر في الغالب إلى مهارات التمييز بين المعلومات الموثوقة والمفبركة، ما يجعلهم ضحايا سهلة للحملات الإعلامية المضللة. هذا الواقع يجعل من الإعلام الرقمي تحديًا وفرصة في آنٍ واحد[14] .

**3.9 البيئة الاجتماعية** يعيش العراق في ظل تركيبة مجتمعية شديدة التنوع على المستويات الطائفية والإثنية واللغوية، مما يُلقي بتأثير مباشر على طبيعة الإعلام ومضمونه[15]. فغالبًا ما تتجه وسائل الإعلام إلى خطاب موجَّه لفئة دون أخرى، ما يعزز الانقسام بدلًا من الوحدة الوطنية. كما أن الأمية الإعلامية والثقافية لدى قطاعات واسعة من الشعب تجعلهم أكثر عرضة لتلقي المعلومات دون تمحيص، مما يعزز الخطابات التحريضية والطائفية. الإعلام هنا لا يعكس صورة متكاملة عن المجتمع العراقي، بل في كثير من الأحيان يعمق الصراع بدلاً من المساهمة في حله[16] .

**3.10البيئة التكنولوجية** رغم التقدم في استخدام التكنولوجيا، فإن البنية التحتية للإعلام الرقمي في العراق لا تزال متواضعة مقارنة بدول الجوار. وتعاني المؤسسات الإعلامية من نقص في المعدات الحديثة، والتدريب التكنولوجي، والأنظمة الإدارية المؤتمتة. ومع انتشار الهواتف الذكية والإنترنت[17]، أصبح الجمهور أكثر تفاعلًا مع المحتوى الرقمي، لكن غياب السياسات الوطنية في حوكمة الفضاء الرقمي أدى إلى انعدام المعايير المهنية في كثير من المنصات. يمكن القول إن التكنولوجيا تمثل فرصة كبيرة لتطوير الإعلام، لكنها في العراق غير مستثمرة بالشكل الكافي[18]

**3.11 الفرص المتاحة** رغم التحديات الكبيرة، لا تزال هناك فرص مهمة يمكن البناء عليها، أبرزها وجود جيل جديد من الصحفيين يسعى للابتعاد عن الانتماءات السياسية والطائفية ويركز على المهنية. كما أن المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية ما زالت تقدم الدعم للمؤسسات الإعلامية المستقلة، سواء عبر التدريب أو التمويل[19]. كذلك، فإن تطور الإعلام الرقمي يفتح آفاقًا جديدة لخلق إعلام بديل مستقل ومؤثر. لذا فإن بناء نموذج استراتيجي لإدارة الإعلام العراقي يجب أن يستثمر هذه الفرص ويعززها في مواجهة التحديات[20]

## الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

بعد دراسة الواقع الإعلامي في العراق من زواياه التاريخية، والسياسية، والاجتماعية، والقانونية، والمهنية، يمكن التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تسلط الضوء على الأسباب الحقيقية لأزمة الإعلام في العراق. وبناءً على هذه الاستنتاجات، تُقدَّم توصيات عملية تهدف إلى إصلاح البيئة الإعلامية وتأسيس نموذج استراتيجي متكامل لإدارتها بما يخدم تطلعات المجتمع العراقي نحو إعلام حر، مستقل، ومهني.

### اولاً: الاستنتاجات

١. رغم التعددية الظاهرة في وسائل الإعلام العراقية، إلا أن الأداء الإعلامي يفتقر إلى وجود خطط استراتيجية طويلة الأمد، ما يؤدي إلى غياب المهنية وتركيز المؤسسات على الأجندات الخاصة بدلاً من المصلحة العامة.

٢. النفوذ السياسي المفرط على المؤسسات الإعلامية، سواء من خلال التمويل أو التوجيه، أضعف من استقلالية الإعلام، وحوّله إلى أداة للصراع السياسي والطائفي بدلًا من أن يكون سلطة رقابية مستقلة.

٣. لا توجد قوانين محدثة وشاملة تنظم عمل الإعلام الرقمي أو تحمي الصحفيين، كما أن المؤسسات التنظيمية تعاني من غياب الاستقلالية، ما يساهم في تفاقم أزمة الثقة بين الإعلام والجمهور.

٤. الخطاب الإعلامي في العراق غالبًا ما يُعزز الانقسام الطائفي والعرقي، نتيجة غياب وعي إعلامي عام، وافتقار الكوادر الإعلامية للتدريب المهني والثقافة الوطنية الجامعة.

٥. رغم الانتشار الواسع للإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي، إلا أن غياب التنظيم والحوكمة الرقمية جعله ساحة للفوضى والمعلومات المضللة، دون استفادة حقيقية منه في بناء إعلام وطني تفاعلي ومهني.

٦. الجيل الجديد من الإعلاميين العراقيين يملك طاقات كبيرة واستعدادًا للعمل المهني المستقل، لكنه يواجه تحديات التدريب، وفرص العمل، وبيئة العمل الآمنة، ما يستدعي تدخلًا حكوميًا ومجتمعيًا لدعمه.

### ثانياً: التوصيات

١. ينبغي على الدولة العراقية تطوير سياسة إعلامية وطنية واضحة المعالم، تنطلق من الواقع العراقي، وتستند إلى مبادئ المهنية، والتعددية، والاستقلال، مع وضع آليات تنفيذ وتشريعات داعمة.

٢. ضرورة فصل الإعلام عن الأحزاب السياسية عبر تشريعات تُقيّد التمويل الحزبي، وتدعم إنشاء صندوق وطني مستقل لدعم الإعلام المهني والمستقل، يشرف عليه مجلس محايد من خبراء وممثلين عن المجتمع المدني.

٣. ينبغي إعادة صياغة القوانين المتعلقة بحرية التعبير والإعلام، مع إصدار قانون خاص بالإعلام الرقمي يُنظم المحتوى الإلكتروني دون أن يقيد الحريات، ويوفر الحماية للصحفيين والنشطاء الرقميين.

٤. ينبغي إنشاء مراكز تدريب وطنية بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات الإعلامية الدولية، لتدريب الصحفيين على المعايير المهنية، والتقنيات الرقمية، والتغطية في أوقات الأزمات، وأخلاقيات العمل الصحفي.

٥. من المهم تعزيز وعي الجمهور بالإعلام من خلال إدخال "التربية الإعلامية" في المناهج الدراسية، وإقامة ورش توعوية في المدارس والجامعات، بهدف تمكين الجمهور من التمييز بين الإعلام المهني والدعائي.

٦. دعم وسائل الإعلام المحلية في المحافظات والمناطق المهمّشة، باعتبارها الأقرب إلى هموم المواطن، مع ضمان استقلالها ومهنيتها، لما لها من دور كبير في بناء الثقة وتعزيز المشاركة المجتمعية.

## المصادر


١. رنامج الأمم المتحدة الإنمائي" .(2024) .(UNDP) المشهد الإعلامي في العراق .تم الاسترجاع منUNDPUNDP :

٢. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية" .(2020) .انعكاسات البيئة الرقمية وتأثيراتها على الصحفيين العاملين في الصحافة العراقية ." تم الاسترجاع منIJOHSSIJOHSS :

٣. أ.د. سعد سلمان عبد الله المشهداني" .(2024) .المنظومة الإعلامية وتحديات بيئة العمل الصحفي في العراق (٢٠١١ ـ ٢٠٢٣ .(تم الاسترجاع منportal.arid.myportal.arid.my :

٤. محمد حسين العبوسي" .(2024) .التحديات والفرص في البيئة الإعلامية العراقية .تم الاسترجاع من :مانكيش نتمانكيش نت

٥. خضر السالم وسعيد أسود هـ" .(2019) .تلوث المعلومات في الصحافة العراقية: دراسة في الأسباب والمصادر .تم الاسترجاع من : abaa.uobaghdad.edu.iqabaa.uobaghdad.edu.iq

٦. فاضل محمد البدراني" .(2019) .الإعلام العراقي والهوية الوطنية .تم الاسترجاع منal-adab.comal-adab.com :

٧. وزارة الثقافة والإعلام العراقية" .(2023) .تقرير حول واقع الإعلام في العراق."

٨. هيئة الإعلام والاتصالات العراقية" .(2023) .دراسة حول تنظيم الإعلام الرقمي في العراق."

٩. منظمة مراسلون بلا حدود" .(2022) .تقرير حول حرية الصحافة في العراق."

١٠. مركز الرافدين للدراسات" .(2021) .الإعلام العراقي: التحديات والفرص."

١١. الجمعية العراقية للدفاع عن حرية الصحافة" .(2022) .تقرير سنوي عن انتهاكات حرية الصحافة في العراق."

١٢. مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كركوك" .(2023) .الإعلام العراقي: بين الواقع والطموح."

١٣. مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية" .(2021) .الإعلام العراقي في ظل التحديات السياسية."

١٤. مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام" .(2022) .الإعلام العراقي: الواقع والتحديات."

١٥. مركز دراسات الشرق الأوسط" .(2020) .الإعلام العراقي: بين الاستقلالية والتبعية."

١٦. جامعة بغداد – كلية الإعلام" .(2021) .دراسة حول تأثير الإعلام الرقمي على الصحافة العراقيةIJOHSS."

١٧. مركز بغداد للدراسات الاستراتيجية" .(2022) .الإعلام العراقي: التحديات والفرص."

١٨. مركز دراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان" .(2023) .حرية الإعلام في العراق: الواقع والتحديات."

١٩. مؤسسة الحوار الإنساني" .(2021) .الإعلام العراقي: بين المهنية والتحديات."

٢٠. مركز الدراسات العربية" .(2022) .الإعلام العراقي: التحديات والفرص."